

مختارات إعلامية

تفاؤل وزير المالية وتشاؤمه!

بقلم: الأستاذ اياد السامرائي

انت استقالة وزير المالية مفاجئة ربما للجميع فهو ليس بحاجة الى الاستقالة من حكومة تعتبر مستقيلة حكماً، على الرغم من انها بحكم الضرورة قادرة على امور كثيرة ومنها ما فعلته من تمرير قانون الامن الغذائي والتغييرات الادارية التي تجريها بين حين واخر.

الوزير نفسه سبق له وقدم امام مجلس النواب تقريراً متفائلاً سابقاً عن اداء الحكومة وأنها نفذت وخلال فترة قصيرة ما يزيد عن ٦٠٪ من الورقة البيضاء التي كان له دور كبير في اعدادها وهذه النسبة — وكما بينا في مقال سابق في وقتها — تعد انجازاً كبيراً في المعايير العراقية، إذ تعاني كل المشاريع تعثراً، وهذا التفاؤل لم يمنعه من التحذير في مناسبة سابقة من ان النفط سيفقد كثيراً من اهميته بعد عام ٢٠٣٠ وعلى العراق المسارعة للتحرر من اعتماده على النفط عندما يحين ذلك التاريخ!

لذلك، وقفت محتاراً من موقف الوزير، مع انه أكد ان السبب يعود الى الفساد الذي لم يستطع منعه رغم كل محاولاته وهو عذر صحيح من ناحية وغريب من ناحية اخرى، فالفساد انما يأتي عبر سرقة المال الذي هو وديعة عند وزارة المالية ولا يصرف منه شيء الا بتوقيع وزيرها!

الا ان الاخبار المسربة تذكر امورا لم ترد في الورقة ولا نستطيع الجزم بصحتها ونحتاج الى مزيد من التوضيح يأتي من قبل الوزير.

هذه الاخبار المسربة تشير الى تصاعد الخلاف بين الوزير والامين العام لمجلس الوزراء من جهة وبين الوزير من جهة اخرى في كيفية ادارة الملف المالي لان رئيس الوزراء حوّل صلاحيات مالية كثيرة الى الامين العام لمجلس الوزراء مما ولد تهميشاً لدور الوزير الذي ما عادت مهمته الا التوقيع على تحويلات وراتب الموظفين!

كذلك هناك البعض ممن يريد الاساءة الى رئيس الوزراء نشر كشافاً بأعداد الدرجات الخاصة على مستوى وزير ووكيل وزارة في مكتب رئيس الوزراء وامانة مجلس الوزراء وأنها تكلف الموازنة العامة للدولة ما يزيد عن ترليون ونصف دينار سنوياً، وهو مبلغ ضخم بكل المعايير ولا ندري كيف غفلت الورقة البيضاء عن تصحيحه وكيف مرر مجلس النواب ذلك؟!!

والخلاصة انه وفي ظل الازمة السياسية القائمة والعناد السياسي الذي اسموه انسداداً تأديباً والتجاوزات الدستورية التي لا يحاسب عليها احداً ویتهم الدستور بها لا الذين يخرقون الدستور جهارا نهارا دون حساب...

اقول في ظل كل ذلك تأتي الاستقالة لتزيد من تعقيد المشهد السياسي الذي يؤذن بالانفجار لا قدر الله ما لم نتجاوز العناد السياسي ونتحول إلى التفاهم والتعاون والشراكة الوطنية بصورتها الايجابية المطلوبة.